دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم (الشركة الكويتية للمواشي)، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح
أسامة أحمد المناور

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

٢٤ / ١٢ / ٢٠١٧

State of Kuwait
مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإنشاء شركة مساهمة عامة
باسم (الشركة الكويتية للمواشي)

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
- وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية المعدل بالقانون رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٤،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تؤسس شركة مساهمة عامة كويتية باسم " الشركة الكويتية للمواشي" برأسمال مقداره خمسون مليون دينار كويتي (٥٠ مليون د.ك) يكون غرضها العمل على إنتاج واستيراد المواشي واللحوم من مختلف دول العالم وبيعها وتوزيعها داخل دولة الكويت، وتخصص أسهمها على النحو التالي:

ج- خمسون في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

د- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (أ) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

(المادة الثانية)

تؤسس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركة.

(المادة الثالثة)

تتولى الشركة مسؤولية إنتاج واستيراد وتوزيع وبيع ونقل المواشي واللحوم بكل أنواعها داخل دولة الكويت، وأيضاً إنشاء وإدارة كل ما هو مرتبط بهذه التجارة.

المادة الرابعة

تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن (٧٠%) من العمالة الوطنية.

وتعفى الشركة من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

وتمنح الدولة الأراضي اللازمة لهذا المشروع للشركة.

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإنشاء شركة مساهمة عامة باسم (الشركة الكويتية للمواشي)

مراعاةً للمصلحة الوطنية التي تقتضي توفير الحاجات الأساسية وتسهيل طرق الحصول عليها لجميع فئات المجتمع، وسداً لباب الاحتكار الذي يمارسه بعض تجار المواشي مما يؤدي إلى غلاء فاحش في أسعار سلع أساسية وينتج عنه تضييق الخناق على الدخل الشخصي للأسر والأفراد، ولإتاحة التنافس المحمود في هذا المجال، أتى هذا الاقتراح بقانون، فنصت المادة الأولى منه في بندها (أ) على أن أربعة وعشرين في المائة (٢٤%) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها، ويجوز لها التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها، وذلك بطرحها بالمزاد العلني وفقاً لأحكام البند (ب) من هذه المادة.

ونص البند (ب) على أن ستة وعشرين (٢٦%) من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسو المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس- إن وجدت-، ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسا عليه المزاد بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة (أ) من هذا القانون.

أما البند (ج) من المادة ذاتها فقد تضمن تخصيص خمسين في المائة (٥٠%) من الأسهم للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

والبند (د) قرر تحويل الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (أ) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

ونصت المادة الثانية من القانون على أن يتم تأسيس هذه الشركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركة.

والمادة الثالثة من هذا القانون حددت الغرض من تأسيس هذه الشركة إذ ذكرت أنها تتولى مسؤولية استيراد وتوزيع وبيع ونقل المواشي واللحوم بكل أنواعها داخل دولة الكويت، وأيضاً إنشاء وإدارة كل ما يرتبط بهذه التجارة.

وأشارت المادة الرابعة إلى أن تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن(٧٠%) من العمالة الوطنية، وتعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وتمنح الدولة الأراضي اللازمة لهذا المشروع للشركة.